

أهم النقاط في تقرير "الأنشطة التجارية المتعلقة بحقوق الإنسان في سوريا" للبرنامج السوري للتطوير القانوني

خلفية:

تقوم وحدة حقوق الإنسان و الأعمال التجارية ضمن البرنامج السوري للتطوير القانوني منذ تأسيسها بمراقبة وتوثيق النشاط التجاري في سوريا الذي قد يساهم في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية. لقد اخترنا نشر نتائجنا من فترة زمنية محددة لإظهار الأنماط في أنواع انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية التي تشارك فيها الشركات والجهات الفاعلة ذات الصلة بالأعمال التجارية في سوريا وكذلك الأنماط في أنواع الجهات الفاعلة التي ترتكب هذه الانتهاكات. لقد اخترنا نشر النتائج من هذه الفترة على وجه الخصوص (1 أبريل - 30 سبتمبر 2018) على عكس الفترة الأكثر حداثة لتجنب تعريض التحقيقات الحالية للخطر في الأنشطة الأكثر حداثة المتعلقة بالأعمال وتأثيراتها على حقوق الإنسان. بإمكانكم قراءة التقرير الكامل بصفحاته الـ 56 متضمنةً الأسماء و التواريخ المحددة عبر الرابط التالي:

<https://www.hrбу.syriandp.com/ba-report-ar>

للحصول على معلومات معينة في تاريخ حديث، نرجو التواصل مع الفريق.

أهم الحقائق:

- مؤتمرات إعادة الإعمار والوفود والفعاليات آخذة في الازدياد بمشاركة الشركات متعددة الجنسيات. حدثت الفعاليات في سوريا، بنغازي، بغداد، موسكو، الصين، سوتشي. يتم تغطية الفعاليات في الغالب من قبل التلفزيون الوطني السوري، مما يشير إلى وجود روابط للحكومة السورية.
- بدأت العديد من الشركات الأوروبية في الانخراط في سوريا مؤخراً. الشركات البريطانية والبلجيكية والفرنسية واليونانية والإسبانية وغيرها هي من بين الشركات المذكورة، بالشراكة مع المستثمرين السوريين. تشمل الأنشطة الموثقة بلدان أخرى مثل كوريا الشمالية والجنوبية وماليزيا وأبخازيا والإمارات العربية المتحدة والكويت.
- أبدت الدول والشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومن خارج المنطقة اهتمامها بالمشاركة في إعادة الإعمار في سوريا. عقد عدد من الشركات والوفود الحكومية من مختلف البلدان اجتماعات رسمية مع الحكومة السورية والمسؤولين الاقتصاديين. ويشمل ذلك وفود من البرازيل ومصر والأردن والهند. أبدى كلّ من لبنان والأردن والعراق ودول عربية أخرى اهتمامها بالمشاركة في إعادة إعمار سوريا، كذلك إعادة فتح الحدود. كما وافقت شركات القطاع الخاص اللبنانية والأردنية والعراقية على إقامة علاقات اقتصادية وتجارية جديدة.

- يقوم العديد من رجال الأعمال السوريين بالوساطة في صفقات بين حكومة النظام السوري والجماعات المسلحة.
- قدمت وكالات الأمم المتحدة أكثر من 160 مليون دولار أمريكي على شكل عقود لشركات سورية بعضها عرضة للعقوبات الغربية أو لديها علاقات مع الحكومة السورية.
- مؤلت وكالات الأمم المتحدة بشكل مباشر عدداً من الوزارات والمنظمات غير الحكومية والشركات المملوكة للحكومة السورية والمتهمة بتمويل ميليشيات موالية للحكومة.
- يستنتج أن الشركات الروسية والإيرانية تحصل على صفقات مريحة في مقابل الدعم العسكري الدؤوب الذي قدمته حكوماتهم للحكومة السورية.

التحليل القانوني الرئيسي بناءً على النتائج:

- من الممكن القول أن رجال الأعمال السوريين الذين عملوا عن قرب مع الحكومة، متورطين في عدد من الجرائم الدولية، بما في ذلك الهجمات المتعمدة ضد المدنيين والتعذيب والتهجير القسري.
- أن كثير من النخب التجارية السورية قد تكون قد انتهكت القانون الدولي إما كمرتكبين أساسيين أو كمشاركين في ارتكاب جرائم دولية وانتهاكات لحقوق الإنسان خلال النزاع السوري.
- إن الشركات والكيانات الأخرى التي تعمل مع رجال أعمال سوريين خاضعين للعقوبة قد تكون متواطئة في جرائم الحرب الدولية التي يرتكبونها.
- من دون جهد شديد في التقصي والتدقيق والعناية، فإن الاستثمار والعمل في سوريا ممكن أن يحمل الشركات مسؤولية جنائية عن ارتكاب و / أو المساعدة والتحريض على الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان.
- الأنشطة التجارية المساهمة في مشاريع وفقاً للمرسوم 66 والقانون رقم 10 قد ترتقي لحد المشاركة في جريمة الحرب المتعلقة بنهب ممتلكات السكان الأصليين. وقد تتحمل هذه الشركات أيضاً مسؤولية انتهاك حق السكان الأصليين في التملك وحققهم في عدم تجريدهم من ممتلكاتهم وكذلك الحق في سكن ملائم وحققهم في العودة.